جامعة الحسين بن طلال
عمادة البحث العلميّ والدراسات العليا

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

الألفـاظ الملازمـــة للنفـــي في التـركيب الجُمْلـــــيّ "دراســة دَلاليّــة تركيبيّــة"

إعداد

إيمان محمد عجرم العطون

المشرف

الأستاذ الدكتور: حسين عباس الرفايعة

المشرف المشارك

الدكتور: عاطف عادل المحاميد

قُدّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية وآدابها

جامعة الحسين بن طلال، معان–الأردن

نيسان:2019

قرار المناقشة

الألفـــاظ المـــلازمـــة للنفـــي في التـــركيب الجُمْلـــيّ (دراســـة دَلاليّـــة تركيبيّـــة)

إعداد:

إيمان محمد عجرم العطون

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها – جامعة الحسين بن طلال - 2005

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية وآدابها في جامعة الحسين بن طلال. معان. الأردن

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور حسين عباس الرفايعة.....مشرفاً ورئيساً

أستاذ الدّراسات اللغويّة، جامعة الحسين بن طلال

الدكتور عاطف عادل المحاميد ..... مشرفاً مشاركاً

أستاذ الدّراسات اللغويّة المساعد، جامعة الحسين بن طلال

الأستاذ الدكتور خالد محمد المساعفة..... عضوًا

أستاذ الدّراسات اللغويّة، جامعة الحسين بن طلال

الدكتور عماد الدّين نايف الشّمريّ.....عضوًا

أستاذ الدّراسات اللغويّة المساعد، جامعة الحسين بن طلال

الأستاذ الدكتور سيف الدين طه الفقراء ..... عضوًا خارجيًا

أستاذ الدّراسات اللغويّة، جامعة مؤتة.

تاريخ مناقشة الرسالة 2019/4/28

الإهـــداء

إلى أميّ الغائبة الحاضرة.

إلى أبي الذي كان لي خيرَ سندٍ وعونٍ بعد الله تعالى.

الشـــكر والتقديـــر

أشكر الله العظيم الذي أنعم عليّ نعمًا كثيرة لا تحصى، وأشكر جامعة الحسين بن طلال، لما لها عليّ من فضل كبير، وأشكر أساتذتي في قسم اللغة العربيّة وآدابها.

كما أخص بالشكر الجزيل أستاذي، ومشرفي الأستاذ الدكتور حسين عباس الرفايعة الذي حباني من خلال تدريسه لي في البكالوريوس والماجستير ما نفعني، وقد أولاني بالنصح والإرشاد والتوجيه في إشرافه على رسالتي، وقد منحني –بعد الله تعالى– أدوات البحث العلميّ التي يحتاجها الباحث، فكان فاضلاً حقًا عليّ بعلمه، ونصحه، وتوجيهه، ومعالجة ما ورد في الرسالة من زلل أو خطأ، فكان لملاحظاته أثر كبير في البحث والباحثة، وما ذلك إلا لحرصه الشديد، وحبه لعلوم العربية وطالبيها، ورغبة منه في تقديم دراسات قيّمة تصبّ في خدمة لغتنا العربيّة. أمده الله بطول العمر وبركته، ونفع به غيري كما نفعني به، وحفظه الله ذخرًا وسندًا للعلم والعلماء والباحثين.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لمساعد المشرف على الرسالة الدكتور عاطف عادل المحاميد الذي ما توانى في تقديم النصح والإرشاد، وتسجيل الملحوظات القيّمة في أثناء قراءته لفصول رسالتي، منحه الله الصّحة والعافيّة، وأشكر أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضّلوا بقَبول قراءة الرسالة، وتدوين ملحوظاتهم الصائبة؛ لتقويم الهَنَات الواردة في أثنائها، فجزاهم الله خيرًا.

والشكر لكلّ مَنْ كان له أدنى فضلٍ عليّ في إنجاز هذا العمل. سائلة المولى أن يحفظهم جميعًا، وأن يجزيهم عن العلم وأهله خير الجزاء.

الباحثة 2019

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس الموضوعات	جـ
الملخص باللغة العربيّة	د
الملخص باللغة الإنجليزية	هـ
المقدمـــة	و
الفصل الأول: أنظار القدامى والمحدثين في مسألة الألفاظ الملازمة للنفي.	
أنظار النّحاة	3
أنظار اللغويّين	18
الفصل الثاني: المسوّغات الداعية إلى بروز هذه الظاهرة.	
الإتباع	33
القيمة الاختلافيّة	42
العموم	49
الحمل على المعنى	56
الديمومة والثّبات	60
الفصل الثالث: الألفاظ الملازمة للنفي وعلم الدّلالة	
الطبيعة الجامدة:	64
أ- العناصر الدّالة على الحسيّات	65
ب-المراوحة بين الدلالتين الحسيّة والمعنويّة	86
الطبيعة الحيّة.	99
الفصل الرابع: دراسة في صور الظاهرة وتراكيبها.	
أ- شكل الأداة وتحليلها (الأدوات النافيّة)	114
1. ما	115
2. لا	118
3. ليس	122
ب- الجملة التركيبيّة	125
1. التركيب الاسمي	128
2. التركيب الفعليّ	135

أ. الفعل الماضي	135
ب. الفعل المضارع	143
نتائج البحث	153
قائمة المصادر والمراجع	154
الشواهد القرآنية	167
الشواهد الشعريّة	172
ملحق بالألفاظ الملازمة للنفي	173

الملخَّص

الألفاظ الملازمة للنفي في التركيب الجُمْليّ (دراسة دَلاليّة تركيبيّة)

إيمان محمد الطعون

إشراف: الأستاذ الدكتور حسين عباس الرفايعة

مشرف مشارك: د. عاطف عادل المحاميد

جامعة الحسين بن طلال

2019

يتناول هذا البحث الألفاظ الملازمة للنفي، التي جاءت متناثرة في المدوّنة اللغويّة والنّحويّة؛ لإعادة ترتيبها، وتصنيفها، ودراستها دراسة تحليليّة تركيبيّة، وبيان أنظار علماء العربيّة فيها، من نحويّين، ولغويّين قدامى ومحدثين، والكشف عن المسوّغات التي أديرت عليها، والتنبيه على العلاقات الحادثة بين هذه التراكيب وعلم الدّلالة، ودراسة تراكيب الظّاهرة دراسة نحويّة، تتوفر على النّظر التوليديّ التحويليّ.

Abstract

The Related Expressions Used in the Context of Negation: Structural and Semantec Approach in Sententious Phrases.

Eman Mohammad ALatoun

AL Hussein Bin Talal University

2019

This research study the related expressions that are used in the context of negation, which scattered in linguistics and grammatical records. the objective of this research is to arrange, classify these expressions and do analytic-synthetic study to show the view points of classical and new Arab linguists and syntacticians, detect the justifications by which it used and find the relationship between these expressions and semantics. A syntactic study is done on the phenomenon based on the transformational.

المقدمـــة

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فاللغة ظاهرة اجتماعيّة تستقصى بها مزايا كلّ مجتمع، وارتباط العربيّة الفصحى بالقرآن هو السّر في تمسكّنا بها، ودعوتنا إلى دراستها دراسة مستفيضة، ففيها من المسائل ما يثير انتباه الباحث، وتتطلّب منه الوقوف والتأمل، ولعلّ من تلك المسائل ما بيّنه العلماء القدامى، أنّ في اللغةِ ألفاظاً لا تدار إلّا على النفي، ولا تفارق بابه، وأنّ اهتمام القدامى قد اتّجه إلى جمع تراكيبها في مدوّناتهم، دون دراستها دراسة ضافية، ممّا شكّل رغبة لدى الباحثة؛ لجمع أشتاتها، والوقوف على أنظار القدامى والمحدثين فيها، ودراستها في إطار المنهجين: التاريخي، والتحليليّ؛ للكشف عن كُنْه هذه الظّاهرة، مستفيدة من معطيات الدرس الأسلوبيّ الحديث، وما دوّن من بحوث حديثة، مسّت هذه الظّاهرة مسًّا خفيفًا، أو تناولت بعض جوانبها دون الإحاطة بها، نحو دراسة (جزاء مصاروة) الموسومة بـ (الألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب العربية)، ودراسة (طايل الصرايرة) المعنونة بـ (ملازمة النفي في اللغة العربية الفصيحة دراسة تقابلية)، وسيشار إلى هاتين الدراستين في أثناء البحث. وقد جاءت هذه الدّراسة في أربعة فصول، يتضمن كلّ فصل ما يأتي:

الفصل الأول: أُفرد لأنظار القدامى والمحدثين، إذ تتبعت ذلك في المدوّنتين: اللغويّة، والنّحويّة؛ للكشف عن صنيع هؤلاء في تناولهم لهذه المفردات الملازمة للنفي.

أما الفصل الثاني، فقد عقدته لمسوغات هذه الظاهرة، التي استقيتها من معطيات نظر القدامى والمحدثين، فأخضعت هذه الظاهرة لدواعٍ وجّهت هذا الاستعمال التركيبيّ في لسان العرب، نحو: الإتباع، والقيمة الاختلافية، والعموم، والحمل على المعنى.

أمّا الفصل الثالث، فقد أُدير على العلاقة الحادثة بين هذه التراكيب وعلم الدلالة، إذ قسمت هذه الألفاظ على قسمين رئيسين: القسم الأول: الطبيعة الجامدة، حيث كشف هذا عن: العناصر الدالة على الحسيّات، والعناصر التي راوحت بين الحسيّات والمعنويّات؛ إذ جاءت متداخلة.

والقسم الثاني: الطبيعة الحية، تناولت فيها التراكيب المرتبطة بالحيوان، من حيثُ أصواتها، وأوصافها، وحركاتها، لدلالة على أمر في ذهن المتكلم.

أما الفصل الرابع، فأدرته على النظرية التوليدية التحويلية في التطبيق، ووسمت الفصل بـ (دراسة في صور الظاهرة وتراكيبها) بدأت فيه بتحليل أداة النفي، وأقوال النّحاة فيها من قدامى ومحدثين، ودراسة مسألة الإسناد في هذه التراكيب، ومعرفة العناصر التحويليّة فيها، من حيث التقديم والتأخير، والزيادة، وقد ختم البحث بنتائج أفضت إلى قوّة الرباط بين العربيّ وبيئته الصحراويّة التي ينتمي إليها.

سائلة الله التوفيق والسّداد.

الفصل الأول

أنظار القدامى والمحدثين في الألفاظ الملازمة للنفي

في العربية ألفاظ ملازمة للنفي، لم يهمل ذكرها أهلُ النّظر من اللغويّين، إذ وقفوا عليها في مدوّنتهم اللغويّة، وخصّوها بالجمع والاستقصاء، إلّا أنّ إحصاءَهم لها جاء متفاوتًا، فمنهم من أسهب، ومنهم من اقتضب على نحو ما يطالعنا في أثناء هذا البحث، على أنّ النّحاة لم يهملوا الإشارة إلى هذه المسألة، إلّا أنّها جاءت متناثرة في الأبواب النّحويّة في مصنّفاتهم على نحو ما يطالعنا به صاحب الكتاب ومَنْ لفّ لفّه.

وقد ارتأى أهل اللغة، وأصحاب النّحو أنّ ثمّة ألفاظًا في العربية لا يفارقها النفي، إذ وظّفت في التراكيب اللغويّة، وأنّ مدار استعمالها منفكَّةً من النفي يُعدُّ ضَرْبًا من الخطأ في الاستعمال اللغوي الصحيح؛ لذا فإنّ هذا الفصل يتوفر على دراسة الظاهرة بتتبع سيرورتها تتبعًا رأسيًا في مصنّفات النّحاة واللغويّين، على أنّ إشارة النّحاة تكاد تكون سابقة في هذا المدار على نحو ما احتفظ به (الكتاب) لسيبويه؛ لذا أدير هذا الفصل على أنظار النّحاة واللغويّن من قدامى ومحدثين.

1. أنظار النّحاة:

جاء ذكر الألفاظ الملازمة للنفي عند أصحاب النّحو في أبواب نحويّة مختلفة، فنجدها في باب النّكرة والمعرفة عند نحويّ، وعند آخر في باب المذكر والمؤنث، وتارة في مسألة أخرى سواء أكانت صرفيّة أم نحويّة دون أنْ يولوها اهتماماً بالتّرتيب والتّصنيف والدّراسة، إذ تلمسّوها في باب ما، أو مسألة، بإشارة سريعة دون أن يخصّوها بتفصيل، أو بيان المسوّغ الذي أُدير عليه النفي.

ويطالعنا سيبويه (ت180هـ) في مصنّفه بالنص على أنّ هذه الألفاظ لا تكون إلّا منفيّة، وجاء ذلك في أثناء كلامه على (كم الاستفهاميّة)، إذ حدّ هذه المسألة، وحصر مجيئها في باب النّفي دون الإثبات، وأنْ لا مجال لها في بابي الاستثناء والحال، يقول: " وأمّا أَحَدٌ وكَرّابٌ وأَرِمٌ وكَتِيعٌ

وعَرِيبٌ، وما أشبه ذلك، فلا يقعن واجبات ولا حالاً ولا استثناء"[1]، واكتفى بالنّص على بعض هذه الألفاظ، دون استقصاء، ومعقد ذلك عنده على علة الشّبه في المعنى، ويبدو أنّ لفظة (أحد) قد شغلت باله، فذهب يتكلّم عليها في باب الإخبار عن النكرة إذا سبقت بنفي؛ لتحقيق الفائدة للمخاطب وتوضيح ما يمكن أنْ يجهله السّامع، يقول سيبويه: "وإنّما حَسُنَ ههنا الإخبار عن النّكرة حيث أردت أنْ تنفي في قولك ما كان أحدٌ مثلك؛ لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أنْ تعلمه مثل هذا الشّيء"[2] ومثل هذا ما ذهب إليه المبرد (285هـ) في باب: – (الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول) قال: "لا يُخبر عن أحد وأخواته"[3] بإشارة خاطفة وقصد بأخواته الألفاظ التي تأتي بمعنى أحد من الألفاظ المنفية (عَرِيبٌ، دَيَّارٌ، كَتِيع) دون أن يفصّل، أو يشرح أو يذكر شواهد على ذلك، وجاء كلامه على (أحد) عامًّا دون تخصيصها بنفي.

ودوّن ثعلب (291هـ) في كتابه (الفصيح) ثلاثة أمثال، وعدّها من فصيح كلام العرب، فنظر إليها نظرة صرفيّة في باب المصادر، وأدرجها في: (باب المفتوح أوله من الأسماء)، واكتفى فقط بحال واحدة من حالاتها، في المفتوح أوّله، فلم تذكر في باب المكسور أوّله من الأسماء، أو المضموم أوله، ولم يعلّق عليها، بل أخذها بنظر شكليّ، ونظر إليها نظرة سريعة، ولم ينبه على أنّها من ألفاظ النّفي. بقوله: "ما أكلْتُ أَكالاً، ولا ذُقتُ غَمْاضًا، وما جعلت في عيني حَثاثًا"[4]، وفي مجالسه (مجالس

---

[1] الكتاب، عمرو بن عثمان (سيبويه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 181/2.

[2] الكتاب، سيبويه، 54/1.

[3] المقتضب، المبرد، تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1994، 92/3.

[4] الفصيح، لأبي عباس ثعلب، تح: عاطف مدكور، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت، 290.

ثعلب) أورد بعض ألفاظ النّفي، لكنّه لم يناقشها، بل اكتفى بذكرها على حسب ما ورد في قول العرب فقال: "ما به وَذْيَةٌ وما به ظَبْظَابٌ أي ما به قَلَبَةٌ"[1].

أمّا ابن السراج (316هـ) في كتابه: (الأصول في النحو)، فبيّن أنّه يُخبر بالنّكرة عن النّكرة إذا حصلت الفائدة، ويبدو لي أنّه ترسَّم خطا سيبويه في بسط المثال نفسه، وتحليله وإن أضاف لفظتين جديدتين إلّا أنّ مدار الفكرة جاء على سَمْت واحد يقول: " وقد تُخبر بالنّكرة عن النّكرة إذا كان فيه فائدة وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، و(أحد) لا يقع في الإيجاب، نظير: كَتِيع وعَرِيبٌ وطُوْرِيّ وذَيَّار"[2]، وحق المبتدأ أنْ يكون معرفة، وامتنع الابتداء بالنّكرة؛ لأنّه لا فائدة فيه، ولا يكون المبتدأ نكرة إلا في النّفي قال: "ولا يكون المبتدأ نكرة إلا في النّفي خاصة، فإنّ الابتداء فيه حسُن بحصول الفائدة كقولك: ما أحد في الدار"[3]، وهنا عَرض للفظة (أحد) وكأنّ باب الألفاظ الملازمة للنفي قائم عليها على نحو ما ذهب إليه سيبويه.

ويرى أبو القاسم الزّجاجيّ (337هـ) أنّ ثمّة ظرفًا لا يستعمل إلّا مسبوقًا بالنفي، فأشار في كتابه (حروف المعاني) إلى لفظة (قَطّ) إذْ تختص عند النّحاة بالنّفي في الزمن الماضي كقولنا: ما فعلته قَطّ، ولا تأتي لنّفي المستقبل فلا يقال: لا أفعله قَطّ؛ لأنّها جاءت لتأكيد النّفي للماضي، قال: "قَطّ تكون في الأمد، فتقول: ما رأيته قَطُّ، ولا تقع في هذا الوجه إلا في النّفي، لو قلت رأيته قَطُّ، كان مُحالًا...وتدخل قَطُّ على ما كان نفيًا للماضي لا المستقبل."[4]

---

[1] مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب، تح: عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 2008، 251/1.

[2] الأصول في النحو، ابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، 84/1.

[3] الأصول في النحو، ابن السراج، 59/1.

[4] حروف المعاني، أبو القاسم الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986، 101.

وتوسع أبو علي الفارسي (377هـ) في بسط لفظة (أحد) التي تأتي ملازمة للنّفي، ولا تكون بمعنى (واحد)، فإنْ كانت بمعنى (واحد) فلها حق المجيء في الإثبات، وفرّق بين لفظة (أحد) المستعملة في النّفي و(واحد) المستعملة في الإثبات، في كتبه: 1- (التكملة) في باب العدد، 2- (التعليقة على كتاب سيبويه) في باب ما يخبر عن النّكرة بالنّكرة، 3- (المسائل الشيرازيات) في باب الحمل على معنى النّفي دون لفظه، قال: "إنّ (أحداً) قد اسْتُعمل على ضربين أحدهما: بمعنى واحد، كقولهم: أحدٌ وعشرون، قوله تعالى:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، والآخر: الذي يستعمل في النّفي، كدَيَّار وعَرِيْب، وقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[2]"[3].

وجاء في (علل النحو) لابن الورّاق (381هـ) كلام على لفظة (أحد) في باب حروف الخفض، إذ استدلّ على مجيء كلمة (أحد) نكرة إذا دخلت عليها (مِنْ) الزائدة، وسبقت بنفي، قال: "فأما (مِن) فتقع في أربعة مواضع، أحدها: أنْ تدخل على النّكرات لنّفي الجنس كقولك: ما جاءني من أحدٍ، وإنْ كان (أحد) لا يستعمل إلا في النّفي"[4]، واكتفى بالنّص على مجيئها منفيّة باستحضار مثال واحد مصنوع دون شواهد، ودون ذكر ألفاظ أخرى.

أمّا ابن خروف (609هـ) في (شرح جُمل الزّجاجيّ) فله طرح جديد في هذه المسألة، فلم يقف على حال إفرادها بل ذهب إلى أنّها لا تُثنّى، ولا تجمع، ولا تُؤنث، وذلك بيّنٌ في باب العدد قال: "فـ (الواحد) و(الأحد) للمذكّر، وتدخلهما علامة التأنيث فيقال للمؤنّث: (واحدة) و (إحدى)، ولا يثنى

---

[1] الإخلاص: (1).

[2] الحاقة: (47).

[3] المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن الهنداوي، كنوز إشبيليا، السعودية، ط1، 2004، 262/1.

[4] علل النحو، ابن الوراق، تح: د. محمد جاسم درويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، 208.

الواحد بلفظه؛ لأنّه لا ثاني له"[1] ولهذا ذكر لفظة (أحد) المستعملة في النّفي بإشارة سريعة وأخبر عنها في قوله: "وأمّا (أحد) المستعمل في النّفي، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث"[2] فهو في النفي يلازم صورة واحدة لدلالته على العموم.

ويطالعنا العكبريّ (616هـ) في كتابه (اللُّباب في علل الإعراب) بتأصيل لهمزة (أحد) بمعنى (واحد) و (أحد) بمعنى العموم، فإن كانت بمعنى (واحد) فالهمزة منقلبة عن واو، وإن كانت بمعنى العموم، فالهمزة أصل وعلى القلب جاء في لغة التنزيل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، قال: "وقد جاء قلب الواو همزة في (أحد) من (وحد)، وأمّا همزة (أحد) المستعمل للعموم كقولك: ما جاءني من أحدٍ، فهي أصل ليس معناها واحدًا"[4]، ليبيّن لنا أنّ همزة (أحد) المستعمل للعموم أصليّة وليست منقلبة، إلا أنّه لم يذكر شاهدًا عليها.

وأفاد ابن يعيش (643هـ) ممن سبقه ليفصل القول في تأصيل همزة (أحد) في كتابه (شرح المفصل) مستشهدًا بآيات قرآنية، يقول: "اعلم أنّ (أحدًا) كلمة قد استعملت على ضربين: أحدهما أنْ يراد بها العموم والكثرة، ولا تقع إلّا في النّفي وغير الإيجاب، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[5]، وعلى هذا فالهمزة في أوّله أصل، وليست بدلًا من واو: كقولنا: ما جاءني

---

[1] شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن بن خروف الأشبيلي، تح: سلوى محمد عمر، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، د.ط، د.ت، 631/1.

[2] شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن بن خروف الأشبيلي، 631/1.

[3] الإخلاص: (1).

[4] اللّباب في علل الإعراب، لأبي البقاء العُكبري، تح: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، بيروت، ط1، 1995، 292/2.

[5] الحاقة: (47).

من أحدٍ، ولا يقال: جاءني أحد"[1]، أمّا الوجه الآخر للفظة (أحد) التي تستعمل في العدد ويراد بها معنى (واحد)، فالهمزة هنا منقلبة عن واو فأصل الكلمة (وحد) بمعنى(واحد) قال: "والضّرب الآخر من ضربي(أحد) فأنْ يراد به معنى (واحد) في العدد، نحو قولك: (أحدٌ وعشرون) والهمزة فيه بدل من الفاء التي هي واو والأصل من (وحد)"[2].

أمّا ابن عصفور(669هـ) في (شرح جُمل الزجاجيّ) فقد ذهب إلى شرح علّة لزوم (أحد) صورة الإفراد؛ لدلالتها على العموم، جاء في باب أقسام التثنية في كلامه على بيان الأسماء التي لا تجوز تثنيتها، ومنها الأسماء المختصة بالنّفي: "ولم تثنَّ الأسماء المختصّة بالنّفي؛ لأنّها وضعت للعموم، والتثنّية تخرجها عما وضعت له من العموم"[3] واقتصر على ذكر لفظتي (أحد، وعَرِيب).

وأضاف ابن مالك الأندلسي (672هـ) في (شرح التسهيل) نظرًا جديدًا ينهض بجمع المفردات الدائرة في مدار (أحد)، إذ أوصلها إلى عشرين اسمًا، ويبدو لي أنّ ابن مالك قد انفرد من بين النحاة باستقصاء مفردات هذه المسألة، وخصّ (أحد) بالشرح والتفصيل، واجتلاب الدليل من لغة التنزيل والشعر، قال: "ويختصّ أحد بعد نفي محض أو نهي أو شبههما بعموم مَنْ يعقل، ولا يقع في الإيجاب يراد به العموم لذلك؛ لا يثنّى، ولا يجمع، ولا يُعرّف، ولا يُؤنّث"[4]، ومن شواهده من لغة التنزيل في النّفي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[5] أو نهي كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ

---

[1] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 24/4.

[2] شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، 24/4.

[3] شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، وضع هوامشه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 72/1.

[4] شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، تح: عبد الرحمن السيد. ومحمد بدوي المختون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، 2/ 405.

[5] الإخلاص: (4).

أَحَدٌ﴾[1] أو ما يشبه النّفي في قوله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[2]، ومن شواهده قول الشاعر[3]: (مجزوء الرمل)

لـيـتَ هـذا الـلـيـلَ شـــهـرٌ لا نـــرى فـيـــه عَـــرِيْـــبـــا

"وقد تأتي (أحد) في بداية الجملة لم يسبقها حرف نفي، لكنه يتأخّر عليها بضمير متأخّر فتصبح بحكم المنفي، وبهذا يستغني عن نفي الأول بنفي الثّاني بضمير يعود على الأول."[4] كقول الشاعر[5]: (الطويل)

ولـو سُـــئِـلـتْ عـنـي الـنَّـوَارُ وقَـومُـهَـا إذًا أحـدٌ لـم تـنـطِـق الشـــفَـتـان

وأراد هنا لم تنطق شفتاه فأقام الألف واللام مقام الضمير، وإن وقع (أحد) مثبتًا هنا لكنه في الحقيقة منفي؛ لأنّه مؤخّر في المعنى كأنه قال: (إذ لم ينطق منهم أحد)، وهذا ضعيف ونادر كما ذكره سيبويه يقول: "وتقول: إنّ أحدًا لا يقول ذاك، وهو ضعيفٌ خبيث؛ لأنّ أحدًا لا يستعمل في الواجب، إنّما نفيت بعد أنْ أَوجبت، ولكنه قد احتُمل حيث كان معناه النّفي."[6] أي إنّه بمنزلة قوله (لا أعلم أنّ أحدًا يقول ذاك) حيث دخله معنى النّفي.

---

[1] هود: (81).

[2] مريم: (98).

[3] شرح التسهيل، ابن مالك، 405/2. انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة، تح: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996، 82.

[4] شرح التسهيل، ابن مالك، 2، 404.

[5] شرح التسهيل، ابن مالك، 405/2. انظر: ديوان الفرزدق، دار بيروت، بيروت، د.ط، 1984، 403/2. ذكر: إذًا لم تُوارد النّاجِذَ الشفتانِ

[6] الكتاب، سيبويه، 318/2.

وعارض الأستراباذي (686هـ) في (شرح الرضي على الكافية) مَنْ سبقه في أنّ همزة (أحد) المستعملة في النّفي أولى أن تكون بدلًا من واو كلفظة (أحد) المستعملة في العدد، ليؤكد أنّ الهمزة في كلتا الحالين بدل من واو، قال: "همزة (أحد) المستعمل في الموجب، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] هي بدل اتفاقًا، كأنّه لمَّا لم يُرَد في نحو: ما جاءني أحد: معنى الوحدة، ارتكب كون الهمزة أصلًا، والأولى أنْ نقول: همزته في كل موضع بدل من واو، ومعنى ما جاءني أحد: ما جاءني واحد"[2]، وبيّن أن ألفاظ العموم تلازم الإفراد والتّذكير كقوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾[3]، وتدل على العموم بعد نفي فقط، أو استفهام، أو شرط فقال: "وأمّا (أحد)، فيستعمل مطردًا لعموم العلماء[4]، بعد نفي أو نهي أو استفهام أو شرط، ويلزمه الإفراد والتذكير"[5]، وذكر أخوات أحد (وعددها عشرون) كما ذكرها ابن مالك.

وأضاف أبو حيان الأندلسي (745هـ) في (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) على مجموع ألفاظ النّفي التي ذكرها ابن مالك في (شرح التسهيل) تسعة ألفاظ أخرى، يقول: "ومثلهُ صافر، ولاعي قَرْوٍ، ونافِخ ضَرَمَةٍ، وأَيْرَميّ، ودوِّيّ، عَيَنٌ بفتح الياء، وعيْنٌ بسكونها، عائن، وطارف، وأنيس."[6]. وذكر أبو حيان لفظين من ألفاظ الظروف الزمانية تختصان بالنّفي في كتابه (ارتشاف

---

[1] الإخلاص: (1).

[2] شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1996، 284/3.

[3] الأحزاب: (32).

[4] يعني يعم العاقل، وهو يعبر عن العاقل بالعالم. انظر حاشية شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، 284/3.

[5] شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، 284/3.

[6] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 2010، 337/9.